

الفقهاء المشاورون : مكانهم ودورهم فى بناء الدولة والنظام العام

وهذه حقيقة حاسمة فى تاريخ البيت الأموى الأندلسى كله : ارتد الحكم إلى الفقهاء واجتهد فى ترضيهم ، وجعل لهم نصيباً من الحكم معه ، وتبعه فى ذلك كل من جاء بعده من أمراء بنى أمية . وقد بدأ الحكم بإصدار عفو عن الفقهاء الذين اشتركوا فى الثورة ، فعاد معظمهم ، وعلى رأسهم يحيى بن يحيى ، وطالوت بن عبد الجبار ، وأصبحوا من أهل شوره ، وفى أيام ابنه عبد الرحمن أصبح يحيى بن يحيى رجل الدولة الأول ، وتكونت من أولئك الفقهاء الكبار جماعة رسمية سميت بجماعة الفقهاء المشاورين ، عرف كبيرهم باسم رأس الفتيا ، أو رئيس المفتين ، أو رئيس البلد ، أو شيخ المسلمين . واللقبان الأخيران لهما دلالة سياسية واضحة ، فإن معناهما أن كبير الفقهاء المشاورين هو رئيس أهل البلد وشيخهم أيضاً ، ورضاه عن الأمير الحاكم تأييد له وإضفاء لصفة الشرعية على حكمه .

وقد ذهب ليفى بروفنسال إلى أن المذهب المالكى ينص على أنه من الضرورى أن يجلس مع القاضى فى مجلس القضاء نفر من أهل الفقه هم

أهل الشورى أو الفقهاء المشاورون ، وقال : إن هؤلاء يكونون عادة من المرشحين لولاية القضاء فيما بعد^(١) . وهذا غير صحيح من الناحيتين النظرية والعملية : فأما من الناحية النظرية فإن المذهب المالكي يعطى القاضى من الحقوق والسلطات ما لا يعطيه إياه المذهب الشافعى أو الحنفى ، وللقاضى المالكى أن يحكم بما يرى فى مجلس حكمه إلا إذا رأى أن يستشير غيره ، وحكمه نافذ ، ولا يجوز لقاض بعده أن ينقضه ؛ وأما من الناحية العملية فأمامنا سير قضاة قرطبة وقضاة إفريقية لا نجد فيها دليلاً واحداً على مشاركة الفقهاء للقاضى فى مجلس حكمه أو فى أحكامه ، بل إن سحنون كان لا يرضى بأن يجلس المشاور مع القاضى فى مجلس الحكم .

وأما أن الفقهاء المشاورين كانوا من صغار الفقهاء المرشحين للقضاء بعد ذلك فلا يؤيده الواقع ؛ لأن المشاورين كانوا عادة من كبار أهل العلم والفقهاء ممن هم فى مستوى قاضى الجماعة ؛ لأن الشورى والفتيا فى الأندلس كانتا شيئاً واحداً ، والفقهاء المشاور كان مفتياً ، وعبارة « وكان

(١) قال ذلك ليفى بروفنسال فى « تاريخ إسبانيا الإسلامية » ، جـ ٣ ص ١٢٧ ، وقد اعتمد فيه على ما ورد فى كتاب :

EMILE TYAN, L'organisation judiciaire en pays d'Islam (1960) p. 816 .

واعتمد هذا بدوره على « تبصرة الحكام ، لابن فرحون ٢٩/١ » .

مقدماً في الشورى صدرأ فيمن يستفتى ،(١) كثيرة الورد في النصوص الأندلسية . وقد أورد ابن حيان في المقتبس بياناً بمن كانوا يستفتون ويستشارون أيام الأمير عبد الله(٢) وكلهم من أئمة العلماء والفقهاء في الأندلس في ذلك الوقت .

والحقيقة أن الفقهاء المشاورين أو المفتين كانوا جماعة من أعلام العلم في البلد يختارهم الأمراء ؛ ليستشيروهم فيما يعرض عليهم من المشاكل ، ولكي يستشيرهم القضاة أيضاً إذا رأوا ذلك ، وقد يختارهم القاضى نفسه

(١) انظر ترجمة عبد الرحمن بن الفضل بن عميرة بن راشد الكنانى (ابن الفرضى ، رقم ٧٧٨) ، وفي ترجمة عبد الأعلى بن وهب بن عبد الأعلى (ت ٢٦٢ / ٨٧٦) يقول ابن الفرضى : « فكان مشاوراً في الأحكام يستفتى مع يحيى بن يحيى ، وسعيد بن حسان ، وعبد الملك بن حبيب ، وأصبع بن خليل ، (ابن الفرضى ، رقم ٨٥٥) ، وفي ترجمة محمد بن عمر بن لبابة (ابن الفرضى ، ١١٨٧) : « وكان مشاوراً في أيام الأمير عبد الله مع عبيد الله بن يحيى ، ومحمد بن غالب ، وخالد بن وهب الصغير ، ثم انفرد بالفتيا من أول إمارة أمير المؤمنين الناصر ، فلم يكن يشركه أحد في رئاسة البلد والقيام بالشورى ، (توفى ٣٩٤ / ١٠٠٤) ، وفي ترجمة محمد بن عبد الملك بن أيمن : « وكان فقيهاً عالماً حافظاً للمسائل والأقضية ، نبيلاً في الرأي ، مشاوراً في الأحكام ، صدرأ فيمن يستفتى ، .

وانظر أيضاً ترجمة وهب بن محمد بن محمود بن إسماعيل (ابن الفرضى ، رقم ١٥٢٠) وغيرهم كثيرين .

(٢) ابن حيان : المقتبس ، بتحقيق منشور أنطونيا ، باريس ١٩٣٧ ، ص ٧ - ٨ .

بشروط موافقة الأمير (١) ، وقد لا يستشيرهم الأمير في شيء مكتفياً بدخولهم عليه ، فيكون ذلك تأييداً دينياً للأمير وشرعية حكمه ، فعندما رفض إبراهيم بن محمد بن باز أن يتولى القضاء للأمير محمد ، أرسل إليه وزيره هاشم بن عبد العزيز ؛ ليقول له : « إذا لم تقبل القضاء فكن أحد الداخلين علينا الذين نشاورهم في أمورنا » (٢) .

ولم تكن هذه الجماعة هيئة أو مجلساً ، أى أنهم لم يكونوا يجتمعون معاً في أوقات معينة أو وفق نظام ما ، بل لا نعرف بصورة واضحة فيم كان الأمراء يستشيرونهم ، وفيم كان يستشيرهم القضاة ، ففي بعض الأحيان كانوا يستشارون في اختيار قاضى الجماعة ، وفي أحيان أخرى كان الأمير يعين القاضى دون أخذ رأيهم ، وفي بعض الأحيان نرى القاضى يرفض رأى المفتى أو المشاور ، وتطول « المراجعة » (أى المناقشة) بينهما ، فيغضب المشاور وينصرف وينفذ القاضى حكمه (٣) ، وفي أحيان أخرى نقرأ أن الأحكام بقيت معلقة ؛ لأن القاضى يحيى بن

(١) انظر مثالين لهذا في ترجمة عبد الأعلى بن وهب بن عبد الأعلى (ابن الفرضى ،

رقم ٨٨٥ ج١ ، ص ٢٣٤ - ٢٣٥) .

(٢) الخشنى : قضاة قرطبة ، ص ١٤ .

(٣) مثال ذلك ما دار بين القاضى يحيى بن معمر الألهانى وعبد الملك بن حبيب المفتى

المشاور . انظر الخشنى : قضاة قرطبة ، ص ٨٨ .

معمرفرض أن يستفتى يحيى بن يحيى ، أو سعيد بن حسان ، أو زَونان(١) ، ثم اختار القاضى مفتياً لنفسه هو عبد الملك بن حبيب ؛ ويمكن القول بصفة عامة إن رأى المفتى أو المشاور كان ضرورياً فى الدماء والحدود ، أما الأموال والأحوال الشخصية فكان حكم القاضى فيها نافذاً .

وإذن فقد كان اختصاص أولئك المشاورين محدوداً جداً ، حقيقة أن عدم رضاهم عن القاضى كان ينتهى فى الغالب بعزله ، ولكن هذا لا يمكن أن يسمى اختصاصاً ؛ لأن القاضى كان يُعزل عادة إذا لم يرض عنه الناس ، بل لدينا حالة قاض عزل برأى شيخ أعجمى اللسان يسمى يَينير(٢) ، أما فى شئون الدولة فلم يكن لهم اختصاص ، نعم قد يأنس الأمير إلى بعضهم فيشاوره فى أمره ، ولكن هذا لا يسمى نظاماً أو اختصاصاً ، وقد كان الأمراء أحرص على سلطانهم من أن يجعلوا لأحد فيه نصيباً ، وقد عبر عن ذلك أبو غالب عبد الرءوف بن الفرّج عندما أرسل إليه الأمير عبد الله يعرض عليه القضاء ، فقال للرسول : : أنتم أشح على دنياكم وأضن بها من أن تعطوا لأحد منها شيئاً ، أو تشركوا فى شيء منها صديقاً ،(٣) .

-
- (١) نفس المصدر ، ص ٨٧ .
 - (٢) نفس المصدر ، ص ٩٦ .
 - (٣) نفس المصدر ، ص ١٨ .

فلم يبق إذن إلا القول بأن الغرض من قيام جماعة الفقهاء المشاورين وأهل الفتيا في الأندلس هو إحاطة البيت الحاكم بسياج من أهل الدين والعلم والورع والمكانة عند الناس ؛ فيكون ذلك ضماناً لشرعية الحكم في نظرهم . ومن أواخر أيام الحكم الرضى نجد هذه الفكرة واضحة جداً عند الحكام ، ويقص ابن الفرضى حكاية عظيمة الدلالة في هذا المعنى ذكرها في ترجمة قرعوس بن العباس (ت ٢٢٠ / ٨٣٥) من كبار العلماء في أيام الحكم الرضى وعبد الرحمن الأوسط ، فقد كان قرعوس هذا قد « ولى السوق ، وكان رجلاً يضرب ضرباً شديداً ويشدد على أهل الريب ، فحدث أن كان الحكم يشرب في قصره مع قريبه سعيد الخير الكبير ، « فذكر له سعيد شرباً عنده ، فأمره أن يبعث فيه ، فصادف مجيء الرسول بالشراب خروج قرعوس من المسجد فنظر إليه فأمر بأخذه ، فقال له الرسول : إن مولاي عند الأمير وبعثني في هذا الشراب ، فأمر بكسره وإهراقه ، وضرب الرسول ضرباً وجيعاً ، فاقتقد سعيد الشراب ، فأخبر بما عرض لرسوله ، فجعل يقول : ذهب مكننا وغلبنا على أمرنا ! فقال له : هذا قوة لملكنا ، ألا استتر رسولك ! (١) .

وابتداء من إمارة عبد الرحمن الأوسط أصبحت هذه الفكرة عن

(١) ابن الفرضى : تاريخ علماء الأندلس ، رقم ١٠٨٢ .

علاقة الفقهاء وأهل العلم بالبيت الأموي الأندلسي ودورهم في استكمال الصفة الشرعية له أساساً ثابتاً من أسس الحكم ، وقد عبر عن ذلك عبد الرحمن الأوسط الذي خلف أباه الحكم الرضى على إمارة الأندلس بعبارة قالها ، لعجب ، محظية أبيه الحكم عندما حاولت التدخل للعفو عن ابن أخيها ، وكان شاباً طائشاً بدرت منه عبارة دعابة تمس لفظ الجلالة ، قال لها عبد الرحمن في كلام كثير : « مهلاً يا أماه ! فلا بد أن يكشف أهل العلم عما يجب عليه في لفظه ذلك الذي شهد به عليه ، ثم يكون الفصلُ بعدُ في أمره ، فإناً - معشر بنى مروان - لا تأخذنا في الله لومة لائم ، وما نرى أن الله رفع ملكنا وجمع في هذه الجزيرة فلنا وأعلى فيها ذكرنا إلا بإقامة حدوده ، وإعزاز دينه ، وجهاد عدوه ، مع مجانبية الأهواء المضلة والبدع المردية ، (١) ، فأين هذا من شعر أبيه الحكم الذي يفخر فيه بأنه أقام ملكه على السيف وحده ؟

وفي هذه القضية بالذات - قضية ابن أخى عجب - أخذ عبد الرحمن الأوسط برأى عبد الملك بن حبيب ، وأصبغ بن خليل ، وكانا رأس الفتوى في ذلك الحين ، وأقر رأيهما في صلبه . وكان الحكم قاسياً بالفعل ؛ لأن الكلمة التي تفوه بها ابن أخى عجب صدرت عن طيش وخفة ، ولا تعنى

(١) النباهي : المرقبة العليا ، ص ٥٥ . وروى الخشنى (قضاة قرطبة ١٠٤ - ١٠٦) نفس الحكاية دون أن يورد نص كلام عبد الرحمن .

أنه كفر ويستحق القتل بها ، ولكن الأمير ومفتييه قصدوا بذلك تقديم مثل واضح للناس على تشدد عبد الرحمن فى أمور الدين وسيره فى ذلك بحسب ما يقضى به كبار الفقهاء .

من أواخر أيام الحكم ، وفى أثناء إمارة عبد الرحمن الأوسط تبدأ ظاهرة الشيوخ الكبار أو شيوخ العصر فى الأندلس . ولم يكن لقب شيخ العصر لقباً رسمياً أو شبه رسمى مثل شيخ الفتيا ، وإنما كان لقباً علمياً تطلقه كتب التراجم على الذين امتازوا بالعلم وجمعوا خصال الرياسة الشخصية من بين الفقهاء الكثيرين الذين حفل بهم كل عصر ، وهم يوصفون - إلى آخر أيام الأمير محمد - بعبارات مثل « دارت الفتيا عليه بالأندلس خمسين عاماً » (أصبغ بن خليل ، ابن الفرضى رقم ٢٤٥) أو « فكانت الفتيا تدور عليه لا يتقدمه فى وقته أحد » (عيسى بن دينار ، ابن الفرضى ، رقم ٩٧٥) وما أشبه ذلك .

والجيل الأول من هؤلاء الفقهاء الذين استمتعوا بهذه الرياسة هم الذين جنوا ثمار هيح الرىض ونجوا من العقاب مثل يحيى بن يحيى الليثى ، وطالوت بن عبد الجبار ، أو الذين لم يشتركوا فيه أصلاً مثل قاسم بن هلال ، وسعيد بن حسان ، وقرعوس بن عبد الله ، وأصبغ بن خليل ، ولم يتول معظمهم القضاء أو أى وظيفة معينة أخرى ، بل ارتفعوا إلى مرتبة الشورى ، وقرر الأمراء لهم مرتبات كبيرة ، وفتحوا لهم أبوابهم ، واستمعوا لكلامهم وربما أخذوا به .

وغالبية أولئك الشيوخ - حتى منتصف أيام الأمير محمد بن عبد الرحمن - كانوا فقهاء ولم يكونوا أصوليين ، انحصر علمهم في موطأ مالك لا يكادون يزيدون عليه شيئاً ، وقد سمعه بعضهم منه مباشرة أو من عبد الرحمن بن القاسم أو أشهب بن عبد العزيز ، ودونوا سماعهم ليكون معتمدهم في فتاواهم ، واستخرج بعضهم مما دون ملخصات نشرها في الناس ، وأصبحت معتمد عامة الفقهاء في عملهم : ألف عبد الملك بن حبيب « الواضحة » ، ومحمد بن أحمد بن عبد العزيز العتبي « المستخرجة » ، أو « العتبية » ، ومالك بن علي القطنى (ت ٢٦٨ / ٨٨١) « المختصر في الفقه » ، ويحيى بن إبراهيم بن مزين (ت ٢٥٩ / ٨٧٢) « تفسير الموطأ » .

ولم يؤلف في الحديث منهم إلا قليل مثل داود بن جعفر بن الصغير . وكان أكثرهم تأليفاً عبد الملك بن حبيب ، ولكن تأليفه لم تظفر برصاً أهل العلم المحققين ، وما وصل إلينا منها يؤيد هذا الرأي ، أما معاصره وتاليه في الأهمية بين شيوخ ذلك العصر وهو أصبغ بن خليل الذى « دارت الفتيا عليه بالأندلس خمسين عاما » فقد ذكر ابن الفرضى أنه « لم يكن له علم بالحديث ولا معرفة بطرقه ، بل كان يباعده ويطن على أصحابه ،

وقد بلغ من جرأته فى ذلك أن افتعل حديثاً وظهر للناس كذبه ، ، ووقع
الشيخ فى حفرة عظيمة ، كما قال أحمد بن عبد البر برواية ابن
الفرضى (١) .

ورغم هذا كله فقد كان لأولئك القلائل من شيوخ العصر مقام وجاه
أكبر مما سيصل إليه شيوخ العصر فى العصور التالية ممن كانوا أوسع
علماً وأكثر أصالة ؛ لأن سلطان أوائل قام على السياسة وعلى
التأييد المتبادل بين الفقهاء والبيت الأموى ، إذ أن الصلح الذى تم بين
الحكم الرضى والفقهاء كان فى حقيقة الأمر حلقاً بين الظاهرين من أهل
الفقه والأمرء واتفاقاً على التأييد المتبادل : الفقهاء يؤيدون السلطان
ويعلون جاهه بين الناس ، والسلطان يؤيد جاه الفقهاء بإضفاء الاحترام
والأموال والخطط الدينية على من يطلبها منهم .

ولما كان معظم أولئك الفقهاء مالكيين فقد انتشر القول بأن أمرء
الأندلس اتخذوا المالكية مذهباً رسمياً وأيدها بقوة السلطان ، وليس ذلك
بصحيح ؛ لأن أمرء الأندلس الأوائل لم تكن لهم عناية خاصة

(١) ابن الفرضى : علماء الأندلس ، رقم ٢٤٥ ج١ ، ص ٧١ . وانظر عن ذلك بحث
الدكتور محمود على مكى الأنف الذكر ، ص ١٢٤ وما يليها .

بالمالكيين ، وهشام الرضا بالذات كان حذراً من ناحيتهم ، ولم يأخذ الأمر صورة واضحة إلا بعد صلح الحكم الرضى مع الفقهاء ، وبعد صعود نجم يحيى بن يحيى ، ومع ذلك فإن أقرب الفقهاء إلى الأمير محمد طول أيامه كان شافعيًا ، وهو قاسم بن محمد بن سيار (ت ٢٧٧ أو ٢٧٨ / ٨٩٠ أو ٨٩١) ، فقد كان صاحب وثائقه ، وظل على هذه المكانة إلى وفاته فى منتصف إمارة الأمير عبد الله .
